ركنا الإسناد في الدّرس النّحويّ اصطلاحًا واستعمالًا

د. محمد عبد الرحمن الحجوج* هيا كمركجي**

تاريخ وصول البحث: 2025/1/14م تاريخ قبول البحث: 2025/4/8م

الملخص

تتناول هذه الدّراسة ركني الإسناد (المسند والمسند إليه) في الدّرس النّحويّ، والوقوف على دلالتهما عند الخليل وسيبويه، وطائفة من النّحاة المتأخّرين والمحدثين ممّن عرضوا لقضيّة الإسناد، حيث عرضتْ الدراسة آراءهم في تحديد دلالتيهما على عناصر التّركيب الاسميّ والفعليّ، معتمدةً في ذلك على المنهج الوصفيّ التّحليليّ في عرض الآراء وتحليلها.

وتكمن أهمّيّة الدّراسة في تحديد دلالة عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه)، وسبب تباين آراء جمهور النّحاة لرأي الخليل وسيبويه.

وخلصت الدّراسة إلى أنّ استعمال الخليل وسيبويه للفظتي المسند والمسند إليه جاء في سياق بناء النّظريّة النّحويّة الّتي أساسها التّركيب اللّغويّ المكوّن من عنصرين يكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، بصرف النّظر عن نوع المقولة (اسميّة أو فعليّة)، وأن استعمالهما كان أقرب إلى المعنى اللّغويّ من غير قصد لاصطلاحهما بهدف توضيح بناء التّراكيب اللّغويّة في العربيّة.

الكلمات المفتاحيّة: المسند، المسند إليه، المصطلح، الاستعمال، التّركيب اللّغويّ.

* أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

** باحثة.

The Pillars of Predication in Arabic Grammar: Terminology and Usage

Abstract

This study examines the semantic implications of the predicate and subject, the two fundamental elements of predication in Arabic grammar, as conceptualized by Al-Khalil, Sibawayh, and later grammarians who addressed the theory of predication. Adopting a descriptive-analytical approach, the study presents and analyzes their views regarding the semantic roles of these components within nominal and verbal sentence structures. The significance of the research lies in clarifying the semantic functions of the predicate and subject, and in understanding the reasons behind the divergence between the perspectives of Al-Khalil and Sibawayh and those of most later grammarians. The study concludes that the terms "predicate" and "subject" as employed by Al-Khalil and Sibawayh emerged within the framework of building a grammatical theory based on binary linguistic structures, regardless of whether the construction is nominal or verbal. Their use of these terms was oriented more toward linguistic explanation than toward establishing formal terminology, with the aim of elucidating the structural organization of Arabic sentences.

Keywords: Predicate, Subject, Terminology, Usage, Linguistic Structure, Arabic Grammar.

المقدّمة:

إنّ حديث سيبويه عن التّركيب اللّغويّ يعتريه غموض للوهلة الأولى بسب التّنوّع البادي في استعماله للألفاظ والعبارات، فتارّة تجدها ذات طابع اصطلاحيّ، وأخرى ذات طابع وصفيّ، فـ"الممارسات الإجرائيّة ذات الطّابع المصطلحيّ عنده تتمثّل بعبارات أو كلمات غير مستقرّة الدّلالة مصطلحيًّا ممّا يجعل تسمية غير قليل منها بالمصطلح ضربًا من التّجوّز والمسامحة"[1]، وهذا ما نجده في استعماله لألفاظ مثل (المسند والمسند إليه)، وما يدور في فلكهما من ألفاظ ومصطلحات، وهو ما تحاول هذه الدّراسة الوقوف عليه، وأمّا الممارسات الإجرائيّة ذات الطّابع الوصفيّ أو التّأويليّ، فتتمثّل بوصف أجزاء التّركيب وصفًا يتّفق ومكوّنات الجملة، وأحيانًا نجده يوضّحها بالأمثلة المسموعة أو المصنوعة.

تباينت آراء اللّغويّين قديمًا وحديثًا في تحديد دلالة لفظتي (المسند والمسند إليه)، فقد أطلق سيبويه على العنصر الأوّل في التّركيب اللّغويّ لفظة (مسند)[2]، وسمّاها الخليل من قبلُ (سند)[3]، في حين سمّيا العنصر الثّاني في التّركيب اللّغويّ (مسندًا إليه)، لكن تسمية النّحاة جاءت خلافَ ما ذكراه، فقد أطلق جمهور النّحاة على العنصر الأوّل في التّركيب اللّغويّ لفظة (المسند إليه)، وعلى العنصر الثّاني لفظة (المسند)، وقد تنبّه لهذه المسألة بعض النّحاة القدامى، وحاولوا بيان مقصد سيبويه، كما تصدّى لها عدد من الدّارسين المحدثين، وسيأتي بيان ذلك لاحقًا.

أهميّة الدّراسة ومنهجها:

تكمن أهميّة الدّراسة في الوقوف على آراء النّحاة في لفظتي المسند والمسند إليه وتحليلاتهم، وتحديد دلالتيهما، بدءًا من الخليل وانتهاء بالمحدثين ممّن تناولوا قضية المسند والمسند إليه، واستطعنا قدر طاقتنا الوقوف على آرائهم، أمّا من لم نقف على رأيه فليس مشمولًا بهذه الدّراسة، كما أرجو أن تساعد في الكشف عن مراد استعمال سيبويه للفظتي المسند والمسند إليه. ولمّا كانت الدّراسة ترنو إلى الوقوف على فهم دلالة لفظتي المسند والمسند إليه عند سيبويه والنّحاة بعده، فقد أسلمنا ذلك إلى اتّباع المنهج الوصفيّ التّحليليّ، القائم على وصف عبارات النّحاة للفظتي المسند والمسند إليه وتحليلها لاستخلاص النّتائج.

مشكلة الدّراسة وأسئلتها:

تتلخّص مشكلّة الدّراسة في جملة من الأمور، أبرزها: دلالة لفظتي المسند والمسند إليه عند سيبويه، وما يعتورهما من ألفاظ، وسبب تباين دلالة لفظتي المسند والمسند إليه عند الخليل وسيبويه من ناحية، وجمهور النّحاة من ناحية أخرى، وعدول النّحاة عن آراء الخليل وسيبويه.

أما أسئلة الدّراسة فتتمحور حول الآتي:

-ما دلالة لفظتي المسند والمسند إليه عند الخليل وسيبويه؟

-ما عناصر التّركيب اللّغويّ الّتي تحتلّ موقع المسند والمسند إليه عند الخليل وسيبويه؟

-ما عناصر التّركيب اللّغويّ الّتي تحتلّ موقع المسند والمسند إليه عند جمهور النّحاة؟

-ما السّرّ في تعدّد مصطلحات (المسند والمسند إليه، والمبنيّ والمبنيّ عليه، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل) عند سيبويه؟

-هل قصد سيبويه ومن قبله الخليل بالمسند والمسند إليه اصطلاحًا نحويًّا يقابل المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل؟

-ما السّرّ في انعكاس دلالتي المسند والمسند إليه عند النّحاة المتأخّرين عن سيبويه؟

أهداف الدّراسة:

تسلّط الدّراسة الضّوء على لفظتي المسند والمسند إليه وبيان دلالتهما عند الخليل وسيبويه والنّحاة المتأخّرين، لتكشف عن مراد سيبويه وسرّ استعمالهما، وكذلك تعرض آراء الدّارسين المحدَثين الّذين تعرّضوا لهذا الموضوع، وبيان سرّ تباين دلالتي المسند والمسند إليه بين سيبويه والنّحاة بعده.

الدّراسات السّابقة:

إنّ من أهم الدّراسات الّتي تناولت لفظتي (المسند والمسند إليه):

1.دراسة بعنوان (تحديد مفهوم مصطلح المسند والمسند إليه عند سيبويه في ضوء التّفكير البنائيّ (الإنشائيّ) عند الخليل)[4]، وخلصت إلى أنّ سيبويه بنى كتابه، ولا سيما في تركيب الجملة على فكرة البناء والإنشاء عند الخليل، وأنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الصّحيح في تحديد دلالة المسند والمسند إليه، وليس ما شاع بعده.

2.دراسة بعنوان (المسند والمسند إليه بين سيبويه وخالفيه)[5]، حيث خلصت إلى أنّ تسمية سيبويه ومن خالفه من النّحاة تسمية مؤتلفة لا مختلفة، معتمدًا على معنى المسند، ومرجع الضّمير في (المسند إليه).

3.دراسة بعنوان (عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه) [6]، وخلصت إلى أنّ المسند يمثل العنصر الأوّل في التّركيب اللّغويّ، والمسند إليه يمثل العنصر الثّاني، وأن تسمية سيبويه أدقّ من تسمية النّحاة.

وهنالك دراسات أخرى تناولت قضية الإسناد، ولفظتي المسند والمسند إليه عند سيبويه، بعضها ضمن كتاب، والأخرى مستقلّة اقتصرت على الموضوع نفسه، وقد عرضنا لها في متن البحث، وأثبتناها في قائمة المصادر والمراجع، ولا ننكر أنّنا أفدنا منها جميعًا، لكن اختلفت هذه الدّراسة عن سابقاتها بأنها عرضت البحوث والدراسات التي تناولت فكرة الإسناد اصطلاحًا، ممن استطعنا الوقوف عليها، واختلفت أيضًا بالنّتائج الّتي توصّلت إليها، حيث خلصت إلى أن سيبويه لم يقصد من استعماله للفظتي المسند والمسند إليه اصطلاحًا نحويًّا، وإنّما كان استعماله لهما متوافقًا مع دلالتهما اللّغويّة، بهدف بناء نظرية نحويّة تحكم التّراكيب اللّغويّة في هندسة بنائيّة ثابتة، وأنّ العنصر الأوّل في التّركيب يمثّل المسند، والثّاني يمثّل المسند إليه، بدليل أنّ مرجع الضمير في المسند إليه يعود على المسند، ولو قُدّم لخالف قواعد عود الضمير الّتي أقرّها النّحاة أنفسه، وأنّ المقولة الّتي تحتلّ موقع المسند في التّركيب الاسميّ أو الفعليّ إن كان فعلًا معربًا، ولم تُسبق المقولة بعامل فهي مرفوعة بحكم الموقع لا بتأثير عامل، وأنّ المقولة الّتي تشغل موقع المسند إليه، ولا تكون إلّا اسمًا، تكون مرفوعة بمقولة المسند؛ أي أنّها رفُعت بتأثير من مقولة المسند بسبب العلاقة الإسناديّة الإجباريّة التّلازمية.

-تمهيد: الإسناد، مفهومه وعناصره:

ذكرت المعجمات اللّغويّة أنّ مادة (سند) تدلّ على معانٍ، منها: الارتفاع، وانضمام الشّيء إلى الشّيء، والدّعم والتّقوية، والاتّكاء، وضرب من الثّياب، وضرب من الشّجر[7]، فقد ذكر الخليل بن أحمد أنّ (السّند) هو ما ارتفع من الأرض[8]، ويقال أسند الحديثَ بمعنى رفعه[9]، وقال الجوهريّ: "وفلان سَنَدٌ، أي معتمَدٌ"[10]، وذكر ابن فارس: أنّ "السِّين والنُّون والدَّال أَصْلٌ واحِدٌ يَدُلُّ عَلَى انْضِمامِ الشَّيْءِ إِلى الشَّيْءِ"[11]، ونقل الزّبيديّ قول اللّيث: "السّند: ضَرْبٌ من الثِّيابِ، قَمِيصٌ ثمَّ فَوْقَه قَمِيصٌ أَقصرُ مِنْهُ"[12]، والسّند الرّكون إلى الشّيء والاعتماد والاتّكاء[13].

وهذه المعاني تتوافق مع فكرة الإسناد في الجملة؛ إذ إنّ عنصر الإسناد الأوّل يكون مرفوعًا إن تجرّد من العوامل، وهذا يتوافق مع دلالة الارتفاع، وكذلك تتّفق دلالة الانضمام مع مفهوم الإسناد الّذي يعني (ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التّامّة)؛ أي على وجه يحسن السّكوت عليه[14].

وتشير المعاني اللّغويّة لطرفي الإسناد (المسند والمسند إليه) إلى وضعهما ضمن الحقل الدّلاليّ الخاصّ بالبناء والإنشاء، فالمسند هو المساند الّذي يُعتمد عليه؛ أي يُتّكأُ عليه ويعاضده فيكون سنده، فهو مسند، والّذي يتساند إليه هو المسند إليه[15]، ويؤكّد هذا المعنى الصّيغة الصّرفيّة

لكلمة (مُسْنَد) المتمثّلة باسم المفعول المأخوذ من الفعل الرّباعيّ(أَسْنِدَ)؛ أي أنّ هذا العنصر (الْمُسْنَد) قد أسند إلى عنصر آخر وهو المسند إليه.

والمعنى أنّ المسند (العنصر الأوّل) أسند إلى المسند إليه (العنصر الثّاني)، والمسند إليه معناه المسند إلى المسند؛ أي إسناد العنصر الثّاني إلى العنصر الأوّل، وبهذا يكون كلّ واحد منهما مسندًا ومسندًا إليه، وهذا الرأي جاء من خلال إحلال الاسم مكان الضمير في (إليه)، وقد أشار السّيرافيّ إلى ذلك في قوله: «هذا باب المسند إلى الشّيء، والمسند ذلك الشّيء إليه»[16]، وبهذا فليس أحد الرّكنين أصلًا، والآخر فرعًا، بل كلّ ركن يستند إلى الآخر، كما يستند الآخر إليه، وليس أحدهما تابعًا والآخر متبوعًا، بل يتعلّق كلّ منهما بصاحبه، وكلّ منهما يطلبه الآخر، فالعلاقة بينهما علاقة تكافؤ[17]، كما أنها أيضًا علاقة تكامل، ويعزّز هذه العلاقة بين المسند والمسند إليه ما جاء في معنى المسند في العين «وكلّ شيءٍ أسْنَدْتَ إليه شيئًا فهو مسند والكلامُ سَنَدٌ ومُسنَدٌ كقولك: عبد اللهِ رجلٌ صالحٌ، فعبد الله سند و [رجل] صالحٌ مُسنَدٌ إليه.... والمُسْنَدُ: الدَّهْرُ لأنَّ الأشياء تُسنَد إليه»[18].

والإسناد عند سيبويه بناء قائم بين مسند ومسند إليه، ولا يكتمل إلّا بهما، ويتأتّى الإسناد عنده من اسمين أو فعل واسم، ولا يتأتّى من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولهذا حدّ ابن الحاجب الكلام بقوله:"ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلّا في اسمين، أو فعل واسم"[19]. ومن ثمَّ فالبناء ليس مرادفًا للعمل، فالبناء يكون في الأسماء والأفعال، إذ يبنى الاسم على الاسم، وعلى الفعل، ويبنى الفعل على اسم، ولا يبنيان على الحرف، فكلّ بناء عمل، وليس كلّ عمل بناء، كما أنّ كلّ إسناد بناء، وليس كلّ بناء إسنادًا[20].

إنّ دلالة طرفي البنية الإسناديّة يكشف عن الاستعمال اللّغويّ لهما الّذي يشير إلى حقل البناء والإنشاء، بدليل المعنى اللّغويّ للجذر (سند) الّذي يعني الارتفاع والاعتماد.

وقد عبّر النّحاة بعد سيبويه عن فكرة الإسناد بألفاظ تحمل دلالة التّركيب[21]، أو التّعليق[22]، وأكدوا على العناصر اللّغويّة الّتي يصحّ تركيبها أو تعالقها أو تآلفها (إسنادها)، غير أنّهم ذكروا فروقًا دلاليّة بين تآلف الاسم مع الاسم، وتآلف الفعل مع الاسم، فالأوّل يشير إلى معنى الثّبوت والاستقرار، والآخر يشير إلى معنى التّجدّد والحدوث.

إنّ البنية الأساسيّة للكلام مكوّنة من لبنتين، هما: المسند والمسند إليه، وهو ترتيب خطّيّ لبنية الجملة الأساسيّة الّتي تتحقّق في نمطين: اسميّ (الاسم المبتدأ به + المبنيّ عليه)، وفعليّ (الفعل المبتدأ به + الفاعل (المبني عليه)).

وقد أشار سيبويه إلى فكرة بناء التّركيب اللّغويّ بنمطيه الاسميّ والفعليّ، بقوله: «هذا باب ما يكون فيه الاسمُ مبنيًّا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعلُ مبنيًّا على الاسم فإذا بنيتَ الاسمَ عليه قلتَ: (ضربتُ زيدًا)، وهو الحدُّ، لأنّك تريد أن تُعْمِلَه وتَحملَ عليه الاسمَ، كما كان الحدُّ (ضَربَ زيدٌ عمراً)، حيث كان زيدٌ أوّلَ ما تشغَل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يَعْمَلُ فيه. وإن قدّمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيّد كما كان ذلك عربيًّا جيّدًا، وذلك قولك: (زيدًا ضربتُ)، والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سَواءٌ، مثلُه في (ضرب زيد عمرًا) و(ضرب عمرًا زيد). فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: (زيدٌ ضربته)، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنيّ عليه الفعل أنّه فى موضع منطلقٍ إذا قلتَ: (عبدُ الله منطلقٌ)، فهو في موضع هذا الّذى بُني على الأوّل وارتَفع به، فإنّما قلت عبدُ الله فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتَهُ بالابتداء»[23]. وموقع الفعل عند سيبويه يوازي موقع المبتدأ، وموقع الفاعل يوازي موقع الخبر، حيث ناظر سيبويه بين بناء الفعل على الاسم ببناء المبتدأ على الخبر.

ويلاحظ من كلام سيبويه السّابق أنّنا إزاء عمليّة إنشائيّة تتمثّل بإقامة بناء توضع فيه اللّبنة الأولى (الأساس) على الأرض، ثمّ يوضع عليها لبنة ثانية، وهكذا حتّى يكتمل البناء، وهذا التّصوّر ناشئ عن طبيعة الألفاظ الّتي استعملها سيبويه وتنتمي لحقل البناء، فبناء التّراكيب اللّغويّة تشبه البناء المعماريّ الإنشائيّ، "فكأنّ تكوّن الجملة قام عند سيبويه على انعكاسٍ لفكرةٍ خارجيّة هي (البناء)، وكأنّ سيبويه قد فهم أنّ الجملة بناء يرتفع بالتّدريج على وجه الأرض"[24] وما كان ليرتفع البناء إلّا بوجود لبنة الأساس.

-المبحث الأول: دلالة المسند والمسند إليه عند سيبويه:

تعامل سيبويه (ت 180ه) مع الجملة العربيّة تعاملًا بنيويًّا ودلاليًّا، فذكر لها ركنين، هما: المسند والمسند إليه، وأفرد لهما بابًا سمّاه (هذا باب المسند والمسند إليه): قال فيه "وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: (عبد الله أخوك، وهذا أخوك)"[25]، وهذا التّحديد للمسند والمسند إليه لم يأتِ شكليًّا اعتمادًا على شكل الجملة الاسميّة، ولا حتّى الجملة الفعليّة، وإنّما اعتمد في تحديدهما على المستوى الدّلاليّ، فكان المعنى الّذي يفهم مِن السّياق هو المشكِّل والرّابط للعمليّة الإسناديّة الّتي

يشترط فيها تلازم عنصري المسند والمسند إليه. غير أنّ البنية التّركيبة للجملة لا بدّ لها من عنصرين (المسند والمسند إليه)؛ أي أنّ المعنى ينعقد بهما، ولا يجوز أن ينفكّ أحدهما عن الآخر، ولا بدّ أيضًا أن يكون أحد العنصرين اسمًا؛ لأنّ فائدة الكلام لا تصحّ إلّا به، وهو الّذي يدلّ على المعنى الّذي يعلمه المخاطب، في حين تكون دلالة الفعل دلالة لإفادة[26].

ويلاحظ أنّ سيبويه في حديثه عن المسند والمسند إليه قد سبق التّوليديّن في افتراضه أصل البنيّة التّركيبيّة المسمّاه عندهم بالجملة النّواة، وهي صورة ذهنيّة تجمع كلّ أنماط الجمل.

والخلاصة أنّ مقياس الرّبط بين عنصري الإسناد، كما ذكر سيبويه، يكمن في:

-عدم الاستغناء، فكلّ عنصر يحتاج إلى الآخر، ولا يشكّل أحدهما إسنادًا إلّا إذا اقترنا.

-تحقيق الفائدة، فلا يشكّل أحدهما فائدة دون الآخر، بدليل قوله:" ولا يجد المتكلّم منه بدًّا"[27].

لقد صرّح سيبويه في غير موضع في الكتاب أنّ المبتدأ والفعل مسند، وأنّ الخبر والفاعل مسند إليه، من ذلك قوله: "فالمبتدأ الأوّل والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه"[28]، وقوله:" فالمبتدأ مُسند والمبنيّ عليه مسند إليه"[29]، لكنّ مخالفة النّحاة بعده ربّما جاءت"نزوعًا منهم في فهم الجملة فهمًا يتبنّى ترتيب (خطّيّة) الجملة المنطقيّة في كونها قضيّة حمليّة؛ أي: (القضيّة الحمليّة = الموضوع + المحمول)"[30].

إنّ خطّيّة الجملة عند سيبويه قائمة على فكرة العمل ونظريّة العامل الّتي أسّس لها انطلاقًا من العنصر الأوّل في التّركيب اللّغويّ (المسند)، فهو الأساس الّذي يعتمد عليه، ويبنى عليه العنصر الثّاني (المسند إليه)، فالمسند يمثّل عنصرًا أو لبنة ثابتة تتّخذ موقع الابتداء، ولا تكون إلّا بالرّفع، إن تجرّدت من العوامل قبلها، وتكون هذه اللّبنة (المسند) إمّا مقولة اسميّة، أو مقولة فعليّة، فالمسند هو العامل الّذي سيُنشئ الجملة ويقيم جدارها، لذا فالعامل عند سيبويه هو عامل تكوينيّ أو إنشائيّ[31]، فاللّبنة الأولى (المسند) تُحدِثُ مكانًا تحلّ فيه اللّبنة الثّانية المبنيّة على الأولى (المسند إليه) بالتّلازم، ومن ثَمَّ يتطلّب البناء اللّغويّ للجملة وجود المبنيّ (المسند) اسمًا أو فعلًا، وهو بدوره يكوّن مجالًا بالتّلازم تشغله مقولة المبنيّ عليه (المسند إليه)، وهذا لا يكون إلّا اسمًا أو ما هو بمنزلته.

وهنالك مصطلحات نحويّة ذكرها النّحاة ترتبط بفكرة الإسناد، منها:

-المبتدأ والمبنيّ عليه:

قال سيبويه: «فالمبتدأ كلّ اسم ابتُدي ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنيّ عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلّا بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه»[32]، ويقصد سيبويه بالمبتدأ هو ما ابتدئ به الكلام، وهو ما أطلق عليه سيبويه المسند، وبالمبني عليه الخبر، وأطلق عليه المسند إليه.

لا يعني (المبتدأ) عند سيبويه موقعًا في الرّتبة حسب، بل هو مصطلح مرتبط بمفهوم العمل أيضًا، فالبنية اللّغويّة "ليست أمرًا جاهزًا على ما قد يُظنّ، وإنّما هي نتيجة لعمليّات ربط عامليّ"[33]. فالمسند عامل فعّال قادر على خلق مجالات تشغلها مقولات أخرى، فضلًا عن مجال التّلازم، بمعنى أنّ للمسند مجالًا تلازميًّا يمثّله المسند إليه في التّركيب الاسميّ أو الفعليّ، ولا يكون هذا المجال إلّا مرفوعًا، ويستطيع المسند إليه إنشاء مجالات أخرى، فمثلًا في قولنا (زيدٌ ضاربٌ عمرًا غدًا ضربًا في بيته)، نجد أنّ العامل الفعّال الأصغر المبتدأ (زيد) قد أنشأ مجالًا للمسند إليه (ضارب) بالتّلازم، كما أنشأ عنصر الحدث في المسند إليه (ضارب) مجالات أخرى تمثلت بالمفاعيل وشبه الجملة[34].

ومجال المسند إليه في التّركيب الاسميّ هو مجال الفاعل في التّركيب الفعليّ، فالفعل ينشأ معه بالضّرورة مجال للفاعل يكون ملازمًا له، ولا يمكن لهذا المجال أن يفرغ، وإن لم يظهر في البنية السّطحية فهو مقدّر في النيّة.

وتتّخذ المقولتان الفعليّة والاسميّة عند سيبويه مسلكًا في نظريّة العامل يرتبط بنظرة خطّيّة واضحة، فالعامل عند سيبويه مفهوم تكوينيّ لغويّ خالص.

ينشأ مجال المسند إليه (الخبر، والفاعل) في التّركيبين: الاسميّ والفعليّ بالتّلازم؛ أي أنّ المبتدأ يظهر معه بالضّرورة مجال للمسند إليه (الخبر)، وكذلك المسند في التّركيب الفعليّ يظهر معه بالضرورة مجال واحد فقط للمسند إليه (الفاعل)، ويكون ملازمًا له، ولا يمكن أن يفرغ المجال الّذي يُنشئه المسند، فإن لم يظهر في البنية السّطحيّة، فهو مقدّر في النّيّة، وتظهره البنية العميقة. غير أنّ حاجة المسند إلى المسند إليه في المقولة الفعليّة أشدّ من حاجته في المقولة الاسميّة، إذْ لا يمكن للمقولة الفعليّة أن تخلو من الفاعل، فهنالك تلازم شديد بين الفعل والفاعل، فإن لم يظهر فهو مستتر، وقد أشار ابن مالك إلى هذا التّلازم بقوله[35]:

وبعدَ فعلٍ فاعلٌ فإن ظَهَر ... فهُوَ وإلّا فضميرٌ اسْتَتَر

وقد يلجأ المتكلّم في أداءات لغويّة إلى حذف الفاعل في المقولة الفعليّة قصدًا لغرضٍ ما، وذلك في حال البناء للمجهول، وتراكيب البناء للمجهول تراكيب محوّلة في الأصل، وعندئذٍ يحلّ محلّ الفاعل عنصر آخر ليشغل مجال المسند (الفعل) في المقولة الفعليّة، ومن ثَمَّ يأخذ إعرابه[36]، بحكم موقعه.

-المبنيّ عليه والخبر:

نلاحظ من خلال استقراء نصوص سيبويه المتعلّقة بالرّكن الثّاني من أركان الإسناد أنّ هنالك تداخلًا بين مصطلحي المبنيّ عليه والخبر، والحقيقة أنّهما مصطلحان متغايران، بمعنى أنّ المبنيّ عليه قد يكون خبرًا، وقد لا يكون؛ أي أنّ الخبر قد يكون مبنيًّا على المبتدأ، نحو (زيدٌ أخوك)، أو مبنيًّا على فعل ناسخ واسمه، نحو (يظلّ زيدٌ أخاك)، أو مبنيًّا على المفعول الأوّل، نحو (حسب عبد الله زيدًا أخاك)، أو مبنيًّا على اسمٍ معرفة مبنيّ على المبتدأ، نحو (هذا الرّجل منطلقًا). ولهذا عقد سيبويه لذلك بابًا سمّاه: "هذا باب ما يرتفع فيه الخبر، لأنّه مبنيّ على المبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنّه حال لمعروف مبنيّ على مبتدأ"[37]، وبهذا يتّخذ الخبر عند سيبويه أشكالًا خارجيّة سطحيّة مختلفة الموقع والامتداد، والخبر في كلّ المواضع السّابقة مَثّلَ موضع الفائدة في الجملة.

ومن الملاحظ أنّ بعض الأخبار الّتي تحتلّ موقع المبنيّ عليه (المسند إليه) لا تخضع للرّفع اللّزوميّ، بل تبقى محتفظة بالأثر الإعرابيّ الخاصّ بمجالها الأصليّ كما في الخبر الواقع حالًا؛ لأنّ الرّفع سيخرج الخبر من صفة الحال، وهو ما لا يريده المتكلّم. والخلاصة أن كلّ خبر مبنيّ عليه، وليس كلّ مبنيّ عليه خبرًا.

-المبحث الثاني: دلالة المسند والمسند إليه عند النّحاة بعد سيبويه:

نجد أوّل حديث عن الإسناد عند المبرّد (ت 285هـ)، إذ يوافق سيبويه في إثبات مدى التّلازم بين المسند والمسند إليه، حيث أفرد لهما بابًا في كتابه المقتضب سمّاه (هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كلّ واحد مِن صاحبه)، قال فيه: "فَمن ذَلِك: قَامَ زيد، والابتداء وَخَبره، وَمَا دخل عَلَيْهِ نَحْو (كان) وَ(إنّ) وأفعال الشَّك وَالْعلم والمجازاة. فالابتداء نحو قولك: زيد. فإذا ذكرته فإنّما تذكره للسّامع؛ ليتوقَّعَ ما تُخبره به عنه، فإذا قلت (منطلق) أو ما أَشْبَهه - صحّ معنى الكلام، وكانت الفائدة للسّامع في الخَبَر؛ لأنّه قد كان يعرف زيدًا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له زيد؛ ولكنت قائلًا له: رجل يُقال له زيد، فلمّا كان يعرف زيدًا، ويجهل ما تُخبره به عنه أفدته الخَبَر،

فصحّ الكلام، لِأَنّ اللَّفْظَة الْوَاحِدَة من الِاسْم وَالْفِعْل لَا تفِيد شَيْئا، وَإِذا قرنتها بِمَا يصلح حدث معنى وَاسْتغْنى الكلام".[38].

ونلاحظ أنّ المبرّد زاد في تبويبه، عمّا ذكره سيبويه، عبارة (وهما مَا لَا يَسْتَغْنِي كلّ وَاحِد من صَاحبه)؛ ليُلفت الانتباه إلى شدّة تلاحم العنصرين، وأنّه ذكر التّلازم بين عنصري التّركيب (المسند والمسند إليه) في التّركيب الفعليّ بمثال، وذكرهما في التّركيب الاسميّ بمصطلحي (الابتداء والخبر)، ثم مثّل عليهما، وخلص إلى أن الاسم في التّركيب الاسميّ، والفعل في التّركيب الفعليّ لا يفيدان معنًى إلّا إذا رُكّبا مع غيرهما، وأنّ العنصر الأوّل في التّركيب لا يفيد معنى إلا إذا اقترن بغيره، غير أنّه لم يحدد المقصود بالمسند والمسند إليه.

وأمّا ابن السرّاج (ت 316هـ) فقد غابت عنده لفظتا (المسند والمسند إليه) فلم يستعملهما، وإنّما استعمل الفعل (تسند) في حديثه عن خبر المبتدأ، لكنّه استعمل مصطلحي (المبتدأ والخبر) وعرّفهما، وركّز على فكرتي التّجرد والتّلازم اللّتين ذكرهما سيبويه، وتُشتمُّ عند ابن السّرّاج رائحة تأثير المنطق، حيث عبّر عن المبتدأ بالمحدَّث عنه، وعن الخبر بالمحدّث، كما أنه جعل الفاعل رديفًا للمبتدأ في كونهما محدّثًا عنهما، ومن ثَمَّ يكون الفعل والخبر حديثًا. قال:" والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدّث عنه قبل الحديث،... فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنّهما جميعًا محدّث عنهما، وإنّهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض"[39].

وكذلك لم يستعمل الزّجاجيّ (ت 340هـ) لفظتي (المسند والمسند إليه)، غير أنّه أشار إلى فكرة التّلازم بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وأنّ المبتدأ حُمِلَ على الفاعل في الرّفع، كما أشار إلى أنّ المبتدأ هو المسند إليه في قوله: "المبتدأ لا بدّ له من خبر، ولا بدّ للخبر من مبتدأ يُسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه، فلمّا ضارع المبتدأُ الفاعلَ هذه المضارعة رُفِعَ"[40].

ويذكر أبو سعيد السّيرافيّ (ت 368هـ) في شرحه لكتاب سيبويه توضيحًا لعبارة سيبويه (هذا باب المسند والمسند إليه) عندما ذكر أنّ المسند والمسند إليه لا بدّ مِن تلازمهما؛ لتتحقّق فائدة الكلام، حيث وضع السّيرافيّ عدّة أوجه يُحْمَل عليها بيان ماهيّة المسند والمسند إليه في التّركيب الاسميّ، والتّركيب الفعليّ، علمًا بأنّ المسند والمسند إليه في التّركيب الفعليّ لا خلاف فيه، ولا عبارات تَحْمِلُ عدّة تفسيرات، كما هو الحال في التّركيب الاسميّ. والأوجه الّتي تحتملها تقاليب عبارة سيبويه في التّركيب الاسميّ والفعليّ، هي:[41]

1.المسند هو الحديث والخبر، والمسند إليه هو المحدَّث عنه، نحو: (زيدُ قائمٌ)، فالخبر حديث عن الاسم (المبتدأ)، وهذا الحديث هو المسند، أمّا المسند إليه فهو الاسم المخبرُ عنه؛ أي المحدَّث عنه. وفي الجملة الفعليّة يكون المسند هو الفعل؛ لأنّه حديث عن الفاعل. وخلاصة هذا الوجه أنّ المسند هو الفعل والخبر، والمسند إليه هو الفاعل والمبتدأ. وعدّ السّيرافيّ هذا الوجه أرضاها وأجودها.

2.تقدير الكلام في الباب بأن يكون هذا باب المسند إلى الشّيء، والمسند ذلك الشّيء إليه، فحذف شبه الجملة (إليه) مِن الأوّل، واُكْتُفي بالثّاني (الخبر؛ أي: المسند إليه)، وكلّ منهما مسند إلى صاحبه، ومحتاج إليه؛ إذ لا يتمّ إلّا به. ويفهم من ذلك أنّ كلّ عنصر في التّركيب يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه.

3.المسند هو الثّاني في التّرتيب، والمسند إليه هو الأوّل في التّركيب الاسميّ أو الفعليّ؛ أي: المسند هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ، ويكون بذلك بمنزلة المبنيّ (الخبر)، والمبنيّ عليه (المبتدأ)، وعلى هذا التّفسير يكون الفاعل في الجملة الفعليّة (مسندًا)، والفعل (مسندًا إليه)، والمبنيّ فرع، والمبنيّ عليه أصل، فبنيت الفروع على الأصول؛ أي أنّ العنصر الأوّل في التّركيب (الاسميّ أو الفعليّ) (المبتدأ والفعل) هو المسند إليه، وأنّ العنصر الثّاني (الخبر والفاعل) هو المسند.

4.المسند هو الأوّل، والمسند إليه هو الثّاني، وهذا الوجه يتّفق مع تحديد ركني الجملة الفعليّة، فالفعل مسند، والفاعل مسند إليه، ونقيس على ذلك أنّ المبتدأ مسند، والخبر مسند إليه، كما هو الحال في المضاف والمضاف إليه، إذ إنّ المضاف هو الأوّل، والمضاف إليه هو الثّاني، وهو عكس الوجه الثّالث تمامًا.

ويرى حسن حمزة أنّ السّيرافيّ أهمل وجهًا خامسًا يحتمله التقليب النّظريّ للمسند والمسند إليه، يكون فيه المبتدأ والفاعل مسندًا، والفعل والخبر مسندًا إليه، وهذا الوجه يقابل الوجه الأوّل الّذي ارتضاه السّيرافيّ وجوّده، وذكر أنّ سيبويه لا يريد الوجه الأوّل ولا الوجه الخامس[42].

ويمكن القول بأنّ الوجه الأوّل الّذي ذكره السّيرافيّ جاء موافقًا لما عليه جمهور النّحاة، ولذلك وصفه بالأجود والأرضى، وفي الوجه الثّاني يحتمل المسند أن يكون الفعل والمبتدأ، أو الفعل والخبر، وكذلك المسند إليه يحتمل أن يكون الفاعل والمبتدأ، أو الفاعل والخبر، أمّا في الوجه الثّالث فجاء موافقًا للتّركيب الاسميّ؛ أي أنّ المسند إليه هو المبتدأ، والمسند هو الخبر، ومخالفًا له في التّركيب الفعليّ؛ أي أنّ المسند إليه هو الفعل، والمسند هو الفاعل، والوجه الرّابع يأتي

الحديث مصرّحًا به أنّ المسند هو المبتدأ والفعل، والمسند إليه هو الخبر والفاعل، وهو بهذا الاحتمال يكون عكس الوجه الثّالث، وفي ذلك اتّفاق مع تحديد ركني الجملة الفعليّة الّتي تبدأ بفعل هو المسند، ويتبعها فاعل هو المسند إليه؛ وهذان الوجهان مِن الأوجه الّتي افتُرِضت في تحديد المسند والمسند إليه في الجملة الاسميّة.

ويرى حسن حمزة أنّ الوجه الّذي اختاره السّيرافيّ وارتضاه وجرى عليه النّحاة ليس أجود الوجوه، ولا أرضاها لفهم المسند والمسند إليه؛ معلّلاً ذلك بأنّ سيبويه لا ينطلق من نظريّة الإخبار، وأنّ القسمة الثّنائيّة الّتي اختارها لا تتعلّق بالبنية المنطقيّة للكلام، بل تتعلّق ببنيته النّحويّة، فالمبتدأ والفعل عنده مسند، والفاعل والخبر مسند إليه؛ لأنّ المسند هو الّذي يعمل الرفع في المسند إليه[43]؛ أي أنّ سيبويه قدّم المسند على المسند إليه؛ لأنّ المسند في الجملتين الاسميّة والفعليّة هو العامل، والأصل في العامل أن يتقدّم على معموله.

ويذكر أبو عليّ الفارسيّ (ت377هـ) أنّ الخبر في الكلام بمنزلة الفاعل فهو شبيهه في الجملة العربيّة، فقال معلّقًا على قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة الشّورى:40]، ".. وهنا في الخبر مثله مِن الفاعل؛ لأنّ الخبر شبيه الفاعل، ألا ترى أنّه لا يستقلّ إلّا بالجزاء الّذي قبله، كما أنّ الفاعل كذلك"[44]، وفي كلامه ملمحٌ إلى أنّ الخبر مسند إليه كما هو شأن الفاعل في الجملة الفعليّة.

وتعرّض ابن جنّيّ (ت392هـ) في كتابه اللّمع في العربيّة إلى مسألة المبتدأ والخبر، حيث قال: "اعلم أنّ المبتدأ كلّ اسم ابتدأته، وعَرّيْتَهُ مِن العوامل اللّفظيّة، وعرَّضته لها، وجعلته أوّلًا لثانٍ، يكون الثّاني خبرًا عن الأوّل ومسندًا إليه، وهو مرفوع بالابتداء، تقول: زيدٌ قائمٌ، ومحمّد منطلقٌ، فـ(زيدٌ) و(محمّدٌ) مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبر عنهما"، وقال أيضًا: " فَإِن اجْتمع فِي الكلام معرفَة ونكرة، جعلت الْمُبْتَدَأ هُوَ الْمعرفَة، وَالْخَبَر هُوَ النّكرَة، تَقول: زيدٌ جالسٌ فـ(زيد) هُوَ الْمُبْتَدَأ لِأَنَّهُ معرفَة، و(جالسٌ) هُوَ الْخَبَر لِأَنَّهُ نكرَة. فَإِن كَانَا جَمِيعًا معرفتين، كنت فيهمَا مُخَيّرًا أَيّهما شِئْت جعلته الْمُبْتَدَأ، وَجعلت الآخر الْخَبَر، تَقول: زيدٌ أخوكَ، وَإِن شِئْت قلت: أَخُوك زيد"[45]، وفي كلامه تلميح ملبس للوهلة الأولى، إذ إنّه ذكر أنّ الخبر هو الثّاني، وهذا الخبر يخبر عن الأوّل، ومسند إليه، وهو مرفوع بالابتداء، وقد عنى بالرّفع بالابتداء المبتدأ، ووضّح ذلك مِن خلال المثالين اللّذين أتْبعهما تلك العبارة، وتوضيحه الّذي أردفه بعد ذكره المثالين، ولذلك نقف عند قوله (مسندًا إليه)، فهل عنى بذلك المبتدأ أم الخبر؟ وهنا تقع الإشكاليّة في تحديد المسند والمسند إليه، ولكن بتدقيق العبارة السّابقة واللّاحقة لحديثه عن المسند إليه، يتبيّن لنا أنّ حديثه عن

المسند إليه متمّم لحديثه عن الخبر، لذلك جاء منصوبًا على تقدير محذوف معطوف على ما سبقه، وتقدير الكلام (يكون الثّاني خبرًا عن الأوّل، ويكون مسندًا إليه)، ومِن ثَمّ جاء بضمير غائب عائد على لفظة (الأوّل) ذاكرًا أنّه مرفوع بالابتداء، وعنى بذلك المبتدأ؛ لأنّ الحديث مِن بدايته عن المبتدأ، وهكذا يتبيّن لنا أنّ ابن جنّيّ يتّفق مع سيبويه في جعل الخبر مسندًا إليه.

وحديث ابن جنّيّ عن المبتدأ والخبر من حيث مجيء المبتدأ معرفة والخبر نكرة يحيلنا إلى الجانب التّداوليّ في الاستعمال، بمعنى أن المخاطب أو السامع على علم ومعرفة بالمبتدأ، لكنه يجهل الخبر عنه، وهذا يكون في سياق حديث معهود بين المتكلم والسامع. أمّا ترتيب الجملة مِن حيث البدء بالمخبر عنه المبتدأ وإتمام الإخبار بالحديث تتمّة للجملة بالخبر، فيحيلنا إلى الجانب التّركيبيّ في الجملة الاسميّة، ونلحظ في كلامه عدم التفاته إلى ذكر المسند.

وقد ذكر ابن سيده (ت458ه) بصريح اللّفظ أنّ المسند عند سيبويه هو الجزء الأوّل في التّركيب، والمسند إليه هو الجزء الثّاني، وهذا نصّه: "وقول سيبويه: (هذا بابُ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه). المُسْنَدُ هو الجزءُ الأوّل من الجُمْلةِ، والمُسْنَدُ إليه هو الجزء الثّاني منها، والهاءُ مِن إليه تَعودُ على اللّامِ في المُسْنَدِ الأوّل، واللّامُ في قوله: والمُسْنَدُ إليه. وهو الجزءُ الثّاني، يَعودُ عليها ضميرٌ مرفوعٌ في نفسِ المُسْنَدِ؛ لأنّه أُقِيمَ مُقامَ الفاعلِ، فإن أكَّدْتَ ذلك الضَّمير قُلتَ: هذا بابُ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ هُو إليه"[46]. ويأتي كلام ابن سيده تأكيدًا لكلام سيبويه.

ويشير الزّمخشري (ت 538ه) إلى أنّ المبتدأ والخبر بينهما علاقة إسناديّة، وقد جُرِّدا للعمليّة الإسناديّة، وهذا يعني أنّ الإسناد "هو رافعهما؛ لأنّه معنى قد تناولهما معًا تناولًا واحدًا، مِن حيث إنّ الإسناد لا يتأتّى بدون طرفين: مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أنّ معنى التّشبيه في (كأنّ) لمّا اقتضى مشبّهًا ومشبّهًا به كانت عاملة في الجزأين، وشبههما بالفاعل أنّ المبتدأ مثله في أنّه مسند إليه، والخبر في أنّه جزء ثانٍ مِن الجملة"47، وفي كلام الزّمخشريّ تصريح يثبت أنّ المبتدأ مسند إليه مثل الفاعل في الجملة الفعليّة، وأنّ الخبر هو المسند في الجملة الاسميّة، وهذا التّصريح خلاف ما هو عند سيبويه. وأنّ المبتدأ والخبر بينهما علاقة إسناديّة تربطهما.

وفي شرح التّسهيل لابن مالك (ت 672ه) ذكر المحقّقان في الشّرح أنّ "الابتداء هو تقديم الشّيء في اللّفظ والنّيّة مجرّدًا مسندًا إليه خبر، ومسندًا هو إلى ما يسدّ مسدّ الخبر"[48]، ويلمح مِن كلامهما أنّ المبتدأ مسند إليه، والخبر مسند، كما أنّهما صرّحا أنّ المبتدأ يكون مسندًا إن جاء وصفًا عاملًا في ما بعده الّذي سدّ مسدّ الخبر، فإن جاز جعل المبتدأ مسندًا في هذه الحالة، فإنّ

مِن باب الأولى جعله مسندًا، وإن لم يكن وصفًا؛ لأنّ العلاقة الإسناديّة الرّابطة بين المبتدأ والخبر لن تأتي مغايرة للأصل إن كان المبتدأ وصفًا، وما نجده في هذه المسألة أنّ حاجة الاسم المشبّه بالفعل لفاعله أقوى مِن حاجة الاسم الخالص لخبره؛ لذلك عُدَّ الاسم المشبّه بالفعل مسندًا، وفاعله الّذي سدّ مسدّ الخبر مسندًا إليه، وهذا ما يفسرّ التّناقض في تحديد المسند والمسند إليه وفق ما ذُكِر.

وذكر ابن آجُرُّوم (ت 723هـ) في متن الآجروميّة في (باب المبتدأ والخبر) أنّ "الخبرَ هو الاسمُ المرفوعُ المسندُ إليهِ، نحوَ قولِك: زيدٌ قائمٌ، والزّيدانِ قائمانِ، والزّيدونَ قائمونَ"[49]، وبذلك صرّح أنّ الخبر مسند إليه، واصفًا الخبر بوصفين، هما: الاسم المرفوع، والمسند إليه.

كما يعرّف أبو حيّان الأندلسيّ (ت 745هـ) المبتدأ بقوله: "هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة... اسم مرفوع به يشمل الخبر المسند إلى المبتدأ"[50]، وعبارته تؤكّد مِن حيث دلالتها أنّ الخبر هو المسند إلى ما قبله؛ أي المبتدأ، والمبتدأ المسند إليه الخبر، وتقع الإشكاليّة في هذا الفهم للكلام بتغيّر عود الضّمير، فإن قلنا إنّ المبتدأ مسند إليه يعود الضّمير على متأخّر بعده، وهذا لا يصحّ في الكلام هنا، أمّا إن كان الخبر المسند إليه؛ أي المسند إلى المبتدأ، فقد صحّ الكلام كون الضّمير عائدًا على متقدّم قبله، ممّا يجيز لنا فهم المراد على أنّ الخبر هو المسند إليه.

ويصرّح ابن هشام (ت 761هـ) في تحديد المسند والمسند إليه، وذلك أثناء حديثه عن العلامات الّتي تميّز الاسم عن الفعل والحرف، أنّ إحدى علامات الاسم الإسناد إليه؛ وذلك "أن يُسْنَدَ إليه ما تَتِمُّ به الفائدة سواء كان المسنَدُ فعلًا أو اسمًا أو جملة، فالفعل كـ(قامَ زَيْدٌ)، فـ(قام) فعلٌ مسند، وزيد اسم مُسْنَدٌ إليه، والاسم نحو: (زَيْدٌ أخوكَ)، فالأخ مُسْنَدٌ، وزيد اسم مسند إليه، والجملة نحو: (أنا قمتُ)، فقام فعل مسند إلى التّاء، وقام والتّاء جملة مُسْنَدَة إلى (أنا)...، وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم"[51]، وفي كلام ابن هشام عبارات لا لبس فيها، تبيّن أنّ المسند إليه في الجملة الاسميّة هو المبتدأ، والمسند هو الخبر.

وكذلك تبع السيوطي (ت 911هـ) جمهور النّحاة، حيث ذكر أنّ الإسناد لا يتأتّى إلّا من طرفين، هما: المسند والمسند إليه، والاسم يصلح أن يكون مسندًا ومسندًا إليه، والفعل لا يأتي إلّا مسندًا[52].

ويلاحظ ممّا سبق أنّ معظم النّحاة المتأخّرين أهملوا لفظتي (المسند والمسند إليه) في حديثهم عن الجملة في العربيّة بنوعيها، ثم غلب استعمال هاتين اللّفظتين عند البلاغيّين[53]، ويمكن تفسير ذلك بأنّ دراسة النّحويّين كانت تركز على عناصر الجملة ووظائفها النّحويّة دون أن

تتعمق بتأثرها البلاغيّ أو الدلاليّ، في حين كانت دراسة البلاغيّين تهتم بدلالة التّركيب اللّغويّ وتأثيرها في المتلقّي، ومن ثَمَّ كانت حاجتهم لمصطلحي المسند والمسند إليه والقيد لفهم العلاقة بين عناصر التّركيب، ولعلّ هذا يشير إلى تأثر النّحو بعد نشأته بالفلسفة حتّى أصبحت الهوّة كبيرة بين التّفكير النّحويّ عند أوائل النحاة أمثال الخليل وسيبويه، والتّأثر الفلسفيّ عند المتأخرين في كثير من مسائل اللغة والنّحو، ممّا أبعد النّحو عن الطريق الّذي رسمه له الخليل بن أحمد وتبعه فيه تلميذه سيبويه[54].

ولعلّ سبب مخالفة متأخري النّحاة لسيبويه أنّهم راعوا المعنى وبنَوا على نظريّة الإخبار، وهذا من تأثيرهم بمنطق أرسطو.

-المبحث الثالث: المسند والمسند إليه عند المحدثين:

تباينت نظرة المحدثين تجاه استعمال الخليل وسيبويه للفظتي (المسند والمسند إليه)، فسار جمهورهم على نهج المتأخّرين من النّحاة، باعتبار المبتدأ والفاعل مسندًا إليه، والخبر والفعل مسندًا، في حين تنبّه بعضهم إلى مخالفة النّحاة لاستعمال الخليل وسيبويه للفظتي المسند والمسند إليه.

فمن المحدثين الّذين ساروا في ركب جمهور النّحاة مهدي المخزوميّ الّذي حدّد طرفي العمليّة الإسناديّة دون إضافة تذكر في هذه المسألة سوى أنّه فرّق بين المسند إليه الّذي يقع مبتدأ في الجملة الاسميّة، والمسند إليه الّذي يقع فاعلًا في الجملة الفعليّة، إذ إنّه اختلف عمَّن سبقه بأنّه أضاف إلى التّفريق بينهما مِن حيث الوظيفة اللّغويّة لموقع كلّ منهما الاختلاف الدّلاليّ الأكثر عمقًا في دورهما في الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة، فذكر أنّ المسند إليه في الجملة الاسميّة " يتّصف بالمسند اتّصافًا ثابتًا، ولا يتحقّق هذا إلّا إذا كان المسند اسمًا جامدًا، أو وصفًا دالًّا على الدّوام، وأنّ الفاعل – وهو مسند إليه أيضًا – إنّما يتّصف بالمسند اتّصافًا متجدّدًا، ولا يتحقّق هذا إلّا بكون المسند فعلًا أو وصفًا دالًّا على التّجدّد".[55]

وبيّن تمّام حسّان ماهيّة المسند والمسند إليه في العمليّة الإسناديّة، فذكر أنّ الإسناد "هو نسبة المسند (وهو في الجملة الاسميّة الخبر)، إلى المسند إليه (وهو المبتدأ)[56]، وبذلك حدّد أنّ المسند إليه في الجملة الاسميّة المبتدأ، والمسند هو الخبر، وإلى ذلك ذهب كلّ من: علي أبو المكارم[57]، وفاضل السّامرائي[58]، ومحمّد حماسة عبد اللّطيف[59]، مع أنّه تنبّه إلى رأي سيبويه، وذكر أنّ تحديد سيبويه لهذين المصطلحين هو خلاف المشهور بين النّحاة، وعبد الرحمن

أيّوب[60]، وممّن تابع جمهور النّحاة أيضًا عبد الحميد السّيد، ومحمد عبدو فلفل مع أنّهما يدركان أنّ سيبويه جعل المبتدأ مسندًا، والخبر مسندًا إليه[61]، ومنهم أيضًا خليل كلفت غير أنّه كانت له آراء مختلفة عمّن سبقه في رفضه لتقسيم الجملة في العربيّة إلى اسمية وفعلية، بل هي عنده جملة إسنادية تقوم على عنصري المسند إليه والمسند فقط، ولا يعترف بالفضلة أو المكمّلات، فهذه يشملها المسند (الخبر)[62].

غير أنّ من المحدثين من أفرد لهذه القضية بحثًا خاصًا، ومن الّذين وقفت على دراساتهم، ورجحوا أنّ المسند إليه المبتدأ، والمسند هو الخبر، أنس عباس عيدان[63]، وشريف مهيوبي[64] حيث دعا مهيوبي إلى توحيد استعمال مصطلحي (المسند إليه والمسند) بدلًا من المبتدأ والخبر، وأسماء الأفعال الناسخة، والحروف النّاسخة وأخبارهما، حيث عدّها تسميات لشيء واحد وإن تعدّدت.

ونلحظ مِن خلال طرح آراء العلماء في مسألة تحديد المسند والمسند إليه في الجملة الاسميّة أنّ ما دعا العلماء مِن بعد سيبويه إلى ذكر افتراضات تفسّر عباراته الّتي ذكرها في غير موضع في كتابه أنّه لم يحدّد المصطلح ومفهومه بطريقة مباشرة.

ويرى عبدالرّحمن أيّوب أنّ النّحاة جانبوا الصّواب عندما قادهم تفكيرهم إلى جعل الفعل والخبر مسندًا، والفاعل والمبتدأ مسندًا إليه، وتظهر مجانبة الصّواب في قولهم (أقائم محمّدٌ؟)، فإذا أعربنا (قائم) مبتدأ، و(محمّد) فاعل سدّ مسد الخبر لاقتضى أن تكون كلمة (محمّد) مسندًا ومسندًا إليه في الوقت نفسه، وهو أمر لا يقبله العقل، وكذلك له وجه آخر من الإعراب فـ(قائم) خبر مقدّم، و(محمّد) مبتدأ مؤخّر)، وهنا تظهر المفارقة أيضًا حيث جُعل المسندُ في الإعراب الأوّل مسندًا إليه في الإعراب الثّاني، والمسندُ إليه مسندًا، مع أنّ بنية التّركيب لم تتغيّر في ذاتها، كما أنّ الإسناد يمثّل جانبًا دلاليًّا لا إعرابيًّا[65]، بدليل أنّ ربط مفهوم الجملة بفكرة الإسناد فكرة قاصرة لا تطرد في أنماط جمل النّداء، والتّعجب، والمدح والذّم[66].

وأضاف عبد الرّحمن السّيّد كذلك أنّ حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه يدلّ على أنّهما ركنان يمثّلان نموذجًا تركيبيًّا يُقاس عليه جمل لا حصر لها[67].

ويرى محمّد كاظم البكّاء أنّه شاع عند المعربين تسمية المبتدأ بالمسند إليه، والخبر بالمسند، والعكس هو الصحيح[68]، ويفهم من كلامه أنّه متابع لسيبويه؛ لأنّه وصف تسمية النّحاة بأنها معكوسة.

ويرى أحمد مجدي قطب أنّ دلالة التّسمية لمصطلحي (المسند والمسند إليه) عند سيبويه ومن خالفه من النّحاة مؤتلفتان وليستا مختلفتين، "وذلك بتحرير معنى (المسند) وتعيين مرجع

الضّمير في وصف الخبر بـ(المسند إليه)؛ فالمبتدأ عند سيبويه مسند؛ أسنده المتكلّم، إذ رفعه بالابتداء (وتفسير الإسناد بالرّفع معروف ...)، و(المسند) أيضًا هو ما أسند إليه شيء، والخبر مسند إليه؛ أي: إلى المبتدأ؛ فهو مضموم إليه، مبنيّ عليه، مرفوع به، والمحصّل أنّ (المبتدأ مسند إليه الخبر)، وهو أصل عبارة المتأخّرين (المبتدأ مسند إليه)؛ إذ الضّمير فيها للمبتدأ أيضًا، ولفظ الخبر محذوف، وكذلك قولهم: (الخبر مسند)؛ فأصله :(مسند إلى المبتدأ)، ولكن اختُصر الكلام، وأوجزت العبارة"[69].

ويرى رافي طلمون أنّ (المسند) عند الخليل وسيبويه ما أُسند إليه شيءٌ آخر، والمسند عند الخليل وسيبويه عبارة عن الفعل والمبتدأ؛ أي الوظيفتين اللّتين تبتدأ بهما الجملة، و(المسند إليه) هو ما أُسند إلى المسند، ويمثّله الفاعل والخبر[70].

ويرى حسن حمزة أن المسند في كتاب سيبويه ليس "المتحدَّث عنه، أو المحكوم به، أو المحمول، أو الخبر"، وليس المسند إليه في الكتاب "موضوع الكلام ، أو المتحدَّث عنه، أو المحكوم عليه" فهذه صورة للمحمول والموضوع في القضية المنطقية، ويرى أن العلاقة بين المسند والمسند إليه ليست علاقة حديث وإخبار، وإنما هي علاقة قائمة على الاقتضاء المتبادل، فهما "ما لا يغني واحد منهما عن الآخر"؛ أي أن كلّ واحد منهما بحاجة إلى الآخر، وهما موضوعان على قدم المساواة دون مفاضلة أو ترتيب، فلم يذكر سيبويه المسند إلا ذكر المسند إليه معه، وبذلك فالمسند هو الركن الأوّل مبتدأً كان أو فعلًا، والمسند إليه هو الركن الثّاني خبرًا كان أو فاعلًا[71]، وأنّ العلاقة بين المسند والمسند إليه ليست علاقة معنوية فحسب يراد بها أن المعنى لا يكتمل إلّا بوجود عنصري الإسناد، وإنّما هي أيضًا علاقة نحوية لا يكون اكتمال المعنى إلّا وجهًا من وجوهها[72]. فقد نقل سيبويه عن الخليل قوله: "ألا ترى أنك إذا قلت: ضاربٌ رجلًا أو مأخوذٌ بك وأنت تبتدئ الكلام احتجت ههنا إلى الخبر كما احتجت إليه في قولك: زيدٌ، وضاربٌ ومنك بمنزلة شيء من الاسم، في أنَّه لم يسند إلى مسند وصار كمال الاسم، كما أنَّ المضاف إليه منتهى الاسم وكماله"[73].

ويفهم من كلام الخليل السّابق أنّ الخبر مسند إلى مسند، وبذلك يكون القول (المسند والمسند إلى المسند)، ثمّ يضمر لفظ المسند الأخير لثقل العبارة، وأمنًا للّبس حتّى لا يظنّ المخاطب أو السّامع أنّ المسند الأخير غير المسند الأوّل، فبإضماره تبيّن مرجع الضمير، وأنّه عين المسند الأوّل المقصود، فصار اللّفظ (المسند والمسند إليه)، وبالضمير ارتفع اللّبس وتعيّن المراد.

ويرى لفين (Levin) أنّ المسند والمسند إليه عند سيبويه لا يعبّران عن الوظيفة، وإنما يعبّران عن الموقع، فالعنصر الأوّل مسند والثّاني مسند إليه[74]، وهذا ما نؤيده، ففكرة سيبويه حول القضية الإسناديّة انطلقت من بنائيّة التّركيب اللّغوي، وموقع عناصره.

تعقيب:

يدلّ الاستعمال اللّغويّ لطرفي الإسناد أنّ له معاني عديدة يجمعها حقل دلالي خاص بـ(البناء والإنشاء) تدلّ في عمومها على الارتفاع والاعتماد[75]، فالمسند إليه بمعنى المعتمد عليه والمرتفع وهو المبنيّ عليه[76].

وممّا يمكن ملاحظته أنّ الخليل وسيبويه اعتمدا على فكرة البنائيّة في تأسيس تكوين الجمل والتّراكيب، فتكوين التّراكيب اللّغويّة يشبه البناء المعماريّ، فكما أنّ البناء المعماريّ يقوم على وضع اللّبنات فوق بعضها ليرتفع البناء ويكتمل، فكذلك التّراكيب اللّغويّة تُبنى بانضمام الكلمات وتركّبها.

وممّا يجدر التّنبيه إليه أنّ النّحاة العرب أمثال الخليل وسيبويه قد سبقوا اللّغويّين الغربيّين أمثال دي سوسير وأصحاب المنهج البنيويّ القائم على تحليل الجمل باعتبارها خطّيّة تسعى لفهم التّركيب من خلال مكوّنات الجملة وترابطها وترتيبها وعلاقتها ببعض، فيهتم دي سوسير بالعلاقات الخطّيّة بين عناصر الجملة حيث تتأثر دلالة التّركيب بترتيب عناصرها وعلاقاتها مع بعضها، بعكس بلومفيلد إذ يهتم "بالجملة لا باعتبارها خطًّا أفقيًّا من الكلمات، وإنّما باعتبارها بناءً متدرّجًا يتكوّن من طبقات، كلّ طبقة منها تحت طبقة أكبر منها"[77]؛ أي أنّ المنهج البنيويّ -كما يراه دي سوسير- ينظر إلى الجملة باعتبارها سلسلة متتابعة من العناصر تتراكم فوق بعضها، كذلك أشار سيبويه، ومن قبله الخليل إلى فكرة البنائيّة، في حديثه عن العلاقة بين طرفي الإسناد من خلال مصطلحي (المبني والمبني عليه)، وهذا يدلّ على أنّ التّركيب الإسناديّ تركيب بنائيّ بحت[78].

ونظرًا للإشكال المتمثّل في تحديد ماهيّة المسند والمسند إليه تخلّص النّحاة من هذا الإشكال بالابتعاد عن استعمالهما في الدّرس النّحويّ، والاستعاضة عنهما بالمبتدأ والخبر، واقتصر في استعمالهما على الدّرس البلاغيّ، كما أسلفنا. لهذا ذكر عوض القوزي أنّ مصطلحي المسند والمسند إليه من المصطلحات الّتي انفصلت عن النحو انفصالًا كلّيًّا[79]، والسّبب في تلاشيهما عند النّحويّين أنّه مصطلح عام غير محدّد بدّقة فدلالته لا تقتصر على المبتدأ حسب، بل يطلق أيضًا على الفاعل[80].

يكمن الإشكال في تحديد المسند والمسند إليه في عود الضّمير في (إليه)، هل تعود إلى المسند الأوّل أم المسند الثّاني؟ يفهم من كلام سيبويه أنّ الضّمير عائد على لفظ المسند الأوّل، وكأنّ المسند والمسند إليه مصطلح واحد عند سيبويه، بل هو أقرب إلى المعنى اللّغويّ العام منه إلى المصطلح، لكن فصلهما جعل المسند إليه مصطلحًا قائمًا بذاته، وحينئذٍ يجب أن يعود الضّمير على المسند المتّصل به؛ لأنّه لا يجوز أن يعود الضّمير على غير مذكور، وفي ضوء هذا الانفصال بين المسند والمسند إليه فسّر النّحاة بعد سيبويه (المسند إليه) بأنّ معناه ما أُسند إليه غيره، لا ما أُسند إلى غيره؛ أي أنّ المعنى الّذي قصده سيبويه من (المسند إليه) هو ما أسند إلى غيره، وفصل المسند إليه عن المسند في الاصطلاح نظيره فصل المضاف إليه عن المضاف، فكما ذكر مصطلح (المضاف إليه) مستقلًا، كذلك ذكر مصطلح (المسند إليه) مستقلًا بنفسه[81].

ونفى حسن حمزة أن يكون (المسند إليه) في كتاب سيبويه مصطلحًا، يقول: "أمّا في كتاب سيبويه فالمصطلحان هما (المسند) و(المسند إليه)، ولم يرد المسند إليه مصطلحًا قط، لأنّ الضّمير فيه ليس جزءًا منه، بل هو عائد على ما قبله"[82]، ودلّل على ذلك بعدم تقديم المسند إليه على المسند، يقول: "ويمكن لك أن تعتبر الفارق بين الأمرين بالتّقديم والتّأخير، فذلك جائز في المصطلح لأنّك لا تقول:(المسند إليه) والمسند إلا وأنت تريد بـ(المسند إليه) المصطلح القائم بنفسه. فإن غابت هذه المسألة لحظة واحدة عن ذهن الباحث فاللّبس واقع لا محالة"[83]. ويؤكّد ذلك أنّ سيبويه ومن تبعه من النّحاة لا يقدمون المسند إليه على المسند، بل يقولون:(المسند والمسند إليه).

ومعنى قول سيبويه "المبتدأ مسند، والمبنيّ عليه مسند إليه" أنّ المبتدأ مسند والخبر مسند إلى المبتدأ؛ أي أنّ الخبر أسند إلى المبتدأ، فالمبتدأ مسند ومسند إليه غيره، ويؤكّد هذا التّحليل المعنى المعجميّ للمسند، فالمسند في اللّغة ما أسندت إليه غيره، وبهذا يكون المسند إليه تفسيرًا للأوّل (المسند)، وليس مقابلًا له[84].

ويمكن القول إنّ الإسناد علاقة معنويّة ليس لها دالٌّ لفظيّ، تقوم على طرفين بقصد الإفادة، وهذا يعني أنّه ليس كلّ تركيب يُعدّ إسنادًا، فقد يتركّب الاسم مع الاسم في التّوابع والإضافة ولا يعدّ إسنادًا؛ لانعدام الفائدة، إذ لا يحسن السّكوت عليها، ففائدة التّركيب تكمن في حسن السّكوت عليه.

تمثّل العناصر الإسناديّة ركامًا من المصطلحات تشتّت فكر الدّارس للعربيّة، فيجتهد في ربط المصطلح بعامله قبل أن يجتهد في ربطه بوظيفته ودلالته؛ أي أن تركيز الدارسين يكون على حفظ المصطلحات وقواعدها، دون التركيز على دورها المعنوي والدلالي، فمثلًا نجد (المسند إليه) في التّركيب الاسميّ والفعليّ واحدًا، وإن تعدّدت تسمياته وفقًا لفكرة العامل أو الموقع، فعلى سبيل المثال نطلق على (المسند إليه) مصطلحات متعدّدة، منها: المبتدأ، والفاعل، واسم كان، واسم إنّ ، ...، فدلالته واحدة لكن تعدّدت تسمياته وفقًا للعوامل الدّاخلة عليه، وكذلك (المسند) ينتسب في تسميته إلى فكرة العامل، فمثلًا يقولون (خبر كان، أو خبر إنّ، ...) مع أنّ النّحاة ذكروا أنّ العوامل لا يخبر عنها، سواء أكانت أفعالًا أم حروفًا، وإنّما يخبر عن الأسماء، يقول ابن يعيش: «وقولُ النّحويين: خبرُ "كان" إنّما هو تقريبٌ وتَيْسِيرٌ على المبتدئ، لأنّ الأفعال لا يُخْبَر عنها»[85].

ويبدو أن دوافع سيبويه بالقول بفكرة الإسناد المتمثّلة بالمسند والمسند إليه كانت دوافع لغويّة بحتة، هدفه تأسيس نظريّة نحويّة توحّد التّراكيب اللّغويّة في النّمطين الاسميّ والفعليّ، بحيث يحتلّ فيها كلّ عنصر من عناصر الإسناد موقعًا بعينه.

وتركت لنا هذه النّظريّة ألفاظًا من نحو (المسند والمسند إليه) ألفناها من غير أن نفهم العلاقة الّتي تربط بينها، وربّما لم نعِ معانيها بدقة كما أرادها سيبويه.

ويلاحظ أنّ لفظة (المسند) تمثّل نواة التّركيب اللّغويّ، ويعضد ذلك تقديم سيبويه لهذا العنصر(المسند) قبل غيره، وفي ذكر سيبويه لعنصري الإسناد بهذا التّرتيب أهميّة، إذ إنّه يقدّم دائمًا المسند على المسند إليه في التّركيب اللّغويّ الاسميّ والفعليّ، فَرَأْسُ التّركيب أيًّا كان هو المسند، وأنّ العلاقة بينهما علاقة تلازم، فظهور المسند يتطلب بالتّلازم المسند إليه، ويكون ظاهرًا بعده أو مقدرًا في نية الظهور في حالات يتطلّبها المقام ذكرًا أو حذفًا، فالمسند لا يقوم بلا مسند إليه بصرف النّظر عن نوع التّركيب، وإن كانت حاجة الفعل إلى الفاعل أشدّ من حاجة المبتدأ إلى الخبر، وتتّضح هذه الحاجة في مفهوم المبتدأ عندما يكون وصفًا رافعًا لمكتفًى به، نحو (أقائم الزيدان؟)، فالوصف المشتق جاء مسندًا (مبتدأ) ويتطلّب مسندًا إليه (خبرًا)، وكذلك يعمل الوصف المشتق عمل فعله، فهو يطلب فاعلًا، لذا جعل النّحاة الاسم الّذي يلي الوصف المشتق فاعلًا سدّ مسدّ الخبر، كون حاجة الفعل للفاعل أشدّ من حاجة المبتدأ للخبر؛ أي أنّ العلاقة بين الفعل والفاعل أقوى من العلاقة بين المبتدأ والخبر، ولا يمكن أن يكون الفعل إلّا بوجود فاعل، كما أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: «الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعلُ بغير فاعل»[86]، وقال أيضًا: «ألا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً»[87]، وقال أيضًا

مبيّنًا حاجة الفعل إلى الفاعل: «وجميعُ ما يكون بدلاً من اللّفظ بالفعل لا يكون إلّا على فِعلٍ قد عَمِل فى الاسم، لأنّك لا تَلْفِظُ بالفعل فارِغًا»[88]، وقد يحذف الفاعل من بنية التّركيب لقصد ما أراده المتكلّم، فإنّ عنصرًا من الفضلات يحلّ محلّه مسندًا إليه لا فاعلًا، ويبقى الفاعل ملاحظًا على الرّغم من انشغال محلّه، وقد أشار سيبويه إلى حلول المفعول محلّ الفاعل فيؤدّي وظيفة نحويّة مزدوجة، تتمثّل الأولى في حلوله محلّ الفاعل في البنية، والأخرى أنّه يؤدّي وظيفة المفعوليّة في المحتوى الدّلاليّ، ومثال ذلك ما ذكره سيبويه:" صِيدَ عليه يومانِ. وإنَّما المعنى صِيدَ عليه الوحشُ فى يومينِ، ولكنّه اتَّسع واختَصر"[89]، فقوله (صيد عليه يومان) يمثّل البنية السّطحية الّتي تُظهر حاجة المسند إلى المسند إليه، ليكون بناء التّركيب مكتملًا، وقوله (صيد عليه الوحشُ في يومين) يمثّل البنية العميقة للتّركيب السّابق.

ويلاحظ ممّا سبق أنّ سيبويه أراد أن يبيّن أنّ التّركيب اللّغويّ لا بدّ له من عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه)، وأنّ غياب الكلمة الّتي تمثّل المسند إليه في التّركيب الفعليّ (الفاعل) يمثّل خرقًا للقاعدة الّتي تُلزم وجود هذا العنصر؛ ليستقيم التّركيب اللّغويّ، ومن ثَمَّ كان لا بدّ أن يحلّ محلّه عنصر لغويّ آخر ليكتمل بناء التّركيب، فكان هذا العنصر الظّرف (يومان).

إنّ إطلاق مصطلح المسند إليه على المبتدأ، والمسند على الخبر في التّركيب الاسميّ إنّما هو اختراع متأخر عن عصر سيبويه، بتأثير الفلسفة والمنطق، لذا فقد أخرجهما النّحاة المتأخّرون عن فكرة سيبويه الرّامية إلى تأسيس نظريّة لغويّة ثابتة تتّفق ونظريّة العامل عنده بدليل أنّ الأثر الإعرابيّ يظهر في مجال المسند إليه؛ أي في الخبر والفاعل، "وهو مجال تلازم يكون الفاعل أو ما حلّ محلّه بالبنية الّتي تبدأ بفعل والمبنيّ عليه من الكلم في البنية الّتي تبدأ باسم، فكأنّ علاقة الإسناد بذلك تحافظ على الحركة الإعرابيّة القبليّة الّتي هي (الضّمة) بسبب من ذلك التّلازم"[90].

ويرى سيبويه أنّ أوّل أحوال المسند (المبتدأ والفعل) قبل دخوله البنية النّحويّة، وقبل تعرّضه للعوامل المختلفة الرّفع؛ أي أنّ السّمة المقوليّة الأصليّة للمسند في أوّل أحواله تتمثّل بالرّفع، يقول سيبويه:" واعلم أنّ الاسم أوّلُ أحواله الابتداء، وإنّما يَدخل النّاصبُ والرّافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ. ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء حتّى يكون غير مبتدأ، وذلك أنّك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت (رأيتُ عليه)، فقلت: رأيتُ عبدَ الله

منطلقًا، أو قلت: كان عبدُ الله منطلقًا، أو مررتُ بعبد الله منطلقًا، فالمبتدأ أوّل جزء، كما كان الواحدُ أوّل العدد، والنّكرةُ قبل المعرفة"[91].

ونظرًا لمضارعة الفعل للاسم أُعرب الفعل المضارع، حيث تكون مقولته الأصليّة في أوّل أحواله الرّفع، إن تجرّد من العوامل، وقد عقد سيبويه لذلك بابًا سمّاه «باب وجه دخول الرّفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء»[92]، ويفهم من كلام سيبويه السّابق أنّه ينفي العوامل المعنويّة، باعتبار الرّفع تحصيل حاصل للاسم والفعل المضارع بحكم موقعهما، وليس بحكم العامل المعنوي (الابتداء) بدليل أن الكوفيين رفضوه هنا.

ونخلص إلى أنّ فكرة الإسناد عند الخليل وسيبويه تدلّ على العلاقة النّحويّة المتكافئة والمتكاملة بين المسند والمسند إليه، فليس المراد منها الاصطلاح بعينه أو إظهار علاقة المحمول بالموضوع، كما يرى الفلاسفة، ولو أرادوا هذه العلاقة المنطقيّة؛ لجمعوا بين الفاعل والمبتدأ من جهة، وبين الفعل والخبر من جهة أخرى؛ لأنّ المنطق لا يحتمل غير هذا التّقسيم، وكذلك لم ينطلق سيبويه في معالجته لفكرة الإسناد وعناصرها من المعنى ونظريّة الإخبار، إذ لو أراد ذلك لجعل الفاعل والمبتدأ محدّثًا عنهما، والفعل والخبر حديثًا عن المحدّث عنه، ولجمع بين الفاعل والمبتدأ في لفظ المسند إليه، وبين الفعل والخبر في لفظ المسند، وهو ما لم يفعله، بل إنّ جمعه بين الفعل والمبتدأ في لفظ المسند من جهة، والفاعل والخبر من جهة أخرى؛ لدليل على أنّ المعنى لم يكن الأساس في تصنيفه، وممّا يعزّز ذلك أنّه فرّق بين الخبر النّحويّ، والخبر الحقيقيّ؛ أي بين اللّفظة الّتي تقع خبرًا للمبتدأ، واللّفظة الّتي تحمل الفائدة والخبر؛ إذ الخبر الحقيقيّ ليس مسندًا، وقد وضّح هذه الفكرة بمثال (هذا عبد الله منطلقًا)، فـ(هذا) مسند، و(عبدالله) مسند إليه (خبر نحويّ)، و(منطلقًا) حال (خبر حقيقيّ)، وهذا سرّ إطلاقه لفظة (الخبر) على الحال؛ لأنّ المراد إخبار المخاطب أو السامع بأنّ عبدالله منطلق، وليس المراد تعريف المخاطب أو السّامع بـ(عبد الله)، وكأنّ المعنى: انظر إليه منطلقًا[93]، لذلك قال:"... وأمّا النّصب، فقولك: هذا الرّجل منطلقًا، جعلتَ الرّجل مبنيًّا على هذا، وجعلت الخبر حالًا له قد صار فيها"[94]. وممّا يمكن الإشارة إليه هنا أنّ عنصر المسند عند سيبويه لا يتعدّد في التّراكيب اللّغويّة البسيطة في المقولتين الاسميّة والفعليّة، في حين يتعدّد عنصر المسند إليه بحسب المعنى الّذي يريده المتكلم لإبلاغ المخاطب في المقولة الاسمية حسب؛ أي أنّه يجوز تعدّد عنصر المسند إليه إذا كانت مقولة المسند اسمًا، ولا يتعدّد إن كانت مقولة المسند فعلًا. وهو ما عبّر عنه النّحاة بجواز تعدّد الخبر وعدم جواز تعدّد الفاعل.

ونخلص ممّا سبق إلى تباين فهم النّحاة المتقدّمين لعبارة سيبويه حول المسند والمسند إليه، وإن ذهب جمهورهم إلى أنّ المسند إليه هو المبتدأ والفاعل، وأنّ المسند هو الفعل والخبر، فإنّنا لا نعدم من جعل المسند هو المبتدأ والفعل، والمسند إليه هو الخبر والفاعل.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدّم خلصت الدّراسة إلى النّتائج الآتية:

- لفظتا المسند والمسند إليه عند الخليل وسيبويه لا تحملان دلالة اصطلاحيّة، وإنّما دلالة لغويّة ناشئة من الهندسة البنائيّة للتّراكيب اللّغويّة.

- إنّ بنائيّة التّركيب اللّغويّ تشبه بنائيّة التّركيب المعماريّ، إذ لا يقوم التّركيب أيًّا كان إلّا على لبنات تمثّل الأولى المبنيّ (المسند) الأساس الّذي يقوم عليه البناء، والأخرى المبنيّ عليه (المسند إليه) إذ تنضمّ إليها؛ أي الّتي أسندت إلى المسند، وجيء بها لتكمل البناء.

- إنّ استعمال الخليل وسيبويه للفظتي المسند والمسند إليه جاء في سياق بناء النّظريّة النّحويّة الّتي أساسها التّركيب اللّغويّ المكوّن من عنصرين: يكون أحدهما مسندًا، والآخر مسندًا إليه، بصرف النّظر عن نوع المقولة (اسميّة أو فعليّة) الّتي تشغلهما.

- المقولة الّتي تقع في بداية التّركيب (اسم أو ما هو بمنزلته، أو فعل معرب) وتحتلّ موقع المسند تكون مرفوعة بحكم موقعها، لا بحكم عامل رفعها؛ أي أنّ أيّ عنصر يحتلّ موقع المسند يكون مرفوعًا إن لم يسبق بشيء.

- المقولة الّتي تشغل اللّبنة الثّانية في التّركيب، ولا تكون إلّا اسمًا أو ما هو بحكم الاسم، تكون مرفوعة بحكم موقعها الملازم وبتأثير من مقولة اللّبنة الأولى (المبتدأ أو الفعل)؛ لأنّ هذا الموقع لا يكون إلّا مرفوعًا؛ أي أنّها رُفِعَت بسبب العلاقة الإسناديّة التّلازميّة الإجباريّة لإتمام البناء اللّغوي المتمثّل بالمعنى الذي يفيد السّامع أو المخاطب.

- يجوز أن تتعدّد مقولة المسند إليه إذا كانت مقولة المسند اسمًا، ولا يجوز أن تتعدّد مقولة المسند إليه إذا كانت مقولة المسند فعلًا، وهو ما عبّر عنه النّحاة بجواز تعدّد الخبر، وعدم جواز تعدّد الفاعل.

- أطلق النّحاة بعد سيبويه لفظة المسند إليه على المبتدأ والفاعل، والمسند على الخبر والفعل، بسبب تأثّرهم بالمنطق، بدليل أنّهم عبّروا عنهما بمصطلحات فلسفيّة نحو (المحمول والموضوع).

- يمثّل مصطلح المبني عليه المتمثّل بالخبر في المقولة الاسمية، والمفعول به في المقولة الفعلية مظهرًا من مظاهر نظريّة العامل عند سيبويه.

- سبق سيبويه عندما ذكر (المسند والمسند إليه) التّوليديّين في افتراضه أصل البنيّة التّركيبيّة المسمّاه عندهم بالجملة النّواة، وهي صورة ذهنيّة تجمع كلّ أنماط الجمل.

المصادر والمراجع:

1. ابن آجروم، أبو عبد الله محمّد (ت723هـ)، متن الأجروميّة ويليه ملحَة الإعراب، أبو محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ، دار الصّميعيّ، الرّياض، ط1، 1419هـ/1998م.
2. الأندلسيّ، أبو حيّان (ت745هـ)، ارتشاف الضّرب مِن لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط1، 1418هـ/1988م.
3. آن دُوزي، رينهات بيتر(ت 1300هـ)، تكملة المعاجم العربيّة، نقله إلى العربيّة وعلق عليه: جـ 1- 8: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ9، 10: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1،من 1979 - 2000م.
4. أيوب، عبدالرّحمن محمّد، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، طبعة 1957م.
5. الجرجاني، الشريف(ت 816هـ)، التعريفات. دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط/1403،1هـ -1983م.
6. الجرجاني، عبد القاهر (ت 171هـ)، دلائل الإعجاز، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، والدار النموذجية، ط1.
7. الجوهري، الصحاح، أبو نصر (ت 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط/4، 1407هـ - 1987م.
8. ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، اللُّمع في العربيّة، تح: فائز فارس، دار الأمل، إربد،1411هـ/ 1990م.
9. ابن الحاجب، جمال الدين (ت 646 هـ)، الكافية في علم النحو، ويليه: «الشافية في عِلمَي التصريف والخط»، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1/ 2010 م.
10. حسّان، تمّام، الخلاصة النّحويّة، عالم الكتب، ط1، 1420هـ/2000م.
11. حمزة، حسن، عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه، مؤتمر الندوة الدولية – مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر، تونس، ج2002/1.
12. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: شريف عبدالكريم النجار، دارعمار للنشر والتوزيع، عمّان، ودار السلام، القاهرة، ط1، 1442هـ/2021م.
13. الزبيدي، محمد مرتضى (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس. إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.
14. الزجاجي، أبو القاسم، الجمل في النحو (337هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط4/1408هـ/1988م.
15. الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود (ت538هـ)، المُفَصَّل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، ط1، 1425هـ/2004م.

16. زنكنة، شيماء رشيد محمد، تحديد مفهوم مصطلحي المسند والمسند إليه عند سيبويه في ضوء التفكير البنائي الإنشائي عند الخليل، مجلة سرّ من رأى للدراسات الإنسانية، جامعة سامراء- العراق، مج 17/ع 70 – السنة 16/ 1443هـ/كانون الأوّل 2021م.

17. السّامرائي، فاضل، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان – الأردن، ط2/1427هـ/2007م.

18. ابن السرّاج، أبو بكر(ت316هـ)،الأصول في النحو، تح:عبدالحسين الفتيلي،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4/1420هـ/1999م.

19. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1435هـ/2014م.

20. سيبويه، عمرو بن عثمان (180هـ)، الكتاب، تح: محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، صور– لبنان، ط1/ 1435هـ/2015م.

21. السّيّد، عبد الحميد مصطفى، بنية الجملة العربيّة في ضوء المنهجين الوصفيّ والتحويليّ، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية، مج19، ع 75 لسنة 2001م.

22. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت: 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م.

23. السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن المزربان (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدليّ، وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1429هـ/2008م.

24. السيوطي، جلال الدين (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبدالسلام محمد هارون، وعبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، ط/1413هـ - 1992.

25. طلمون، رافي، التفكير النحوي قبل سيبويه - دراسة في تأريخ المصطلح النحويّ العربيّ، مجلة (الكرمل – أبحاث في اللغة والأدب) ع5/1984م.

26. عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، ط1/2006م.

27. عبداللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربيّة، دار غريب، القاهرة – مصر، ط1/2003م.

28. ابن عقيل، عبدالله (ت 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1400هـ/1980م.

29. ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، (ت 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط/ 1399هـ - 1979م.

30. الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد (ت377هـ)، المسائل العسكريّات في النّحو العربيّ، تح: عليّ جابر المنصوريّ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط2، 1982م.

31. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 170ه)، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

32. فلفل، محمد عبدو، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، دمشق – سورية، ط1/1429ه/2009م.

33. قطب، أحمد مجدي، مصطلحا المسند والمسند إليه بين سيبويه وخالفيه، مجلة المعيار، مج 5، ع 19، لسنة 1442ه/2021م.

34. القوزي، عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، منشورات عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1/1401ه- 1981م. ص148.

35. كلّفت، خليل، (المسند والمسند إليه في العربيّة رأي في المصطلح والتحديد)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلّية الآداب جامعة باتنة1، مج 19، ع، 38 لسنة 2018م.

36. كلّفت، خليل، من أجل نحو عربي جديد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1/2009م.

37. ابن مالك، جمال الدّين (ت672ه)، شرح التّسهيل، تح: عبد الرّحمن السّيّد، ومحمّد بدوي المختون، هجر، جيزة، 1410ه/1990م.

38. المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (285ه)، المُقْتَضَب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، ط2، 1399ه/1979م.

39. المخزوميّ، مهدي، في النّحو العربيّ – نقد وتوجيه -، دار الرّائد العربيّ، بيروت، ط2، 1406ه/1986م..

40. المطلبي، غالب فاضل، والأسدي، حسن عبد الغني، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه "دراسة تحليلية". مجلة المورد، العراق، مج 27، ع 3، 1420ه/1999م.

41. أبو المكارم، علي، الجملة الاسميّة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1/1428ه/ 2007م.

42. ابن منظور، جمال الدين (ت711ه)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط/3- 1414 ه.

43. ميهوبي، الشريف، المسند إليه والمسند في العربيّة رأي في المصطلح والتحديد. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.

44. نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت -لبنان، ط1/1408ه، 1988م.

45. ابن هشام، جمال الدّين(761ه)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلّام العرب، اعتنى به: محمّد أبو فضل عاشور، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 1422ه/2001م.

46. ابن يعيش، يعيش (ت 643ه)، شرح المفصل لابن يعيش. قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1422 ه - 2001 م.

.

الهوامش:

1. فلفل، محمد عبدو، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، دمشق – سورية، ط1/1429هـ/2009م. ص8
2. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1435هـ/2014م. 78/2، 126.
3. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال. 229/7.
4. زنكنة، شيماء رشيد محمد، تحديد مفهوم مصطلحي المسند والمسند إليه عند سيبويه في ضوء التفكير البنائي الإنشائي عند الخليل، مجلة سرّ من رأى للدراسات الإنسانية، جامعة سامراء- العراق، مج 17/ع 70 – السنة 16/ 1443هـ/كانون الأوّل 2021م.
5. قطب، أحمد مجدي، مصطلحا المسند والمسند إليه بين سيبويه وخالفيه، مجلة المعيار، مج 5، ع 19، لسنة 1442هـ/2021م.
6. حمزة، حسن، عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه، مؤتمر الندوة الدولية – مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر، تونس، ج2002/1.
7. ينظر: الفراهيدي، العين، 228/7، والأزهري، تهذيب اللغة،254/12، ابن عباد، المحيط في اللغة، 285/8، وابن فارس، مقاييس اللغة، 105/3، وابن منظور، جمال الدين (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط/3- 1414 هـ.(سند)، 220/3، الزبيدي، تاج العروس (سند)، 215/8.
8. الفراهيدي، العين، 228/7 - 229.
9. ابن منظور، لسان العرب. مادة (سند) 215/8).
10. الجوهري، الصحاح، أبو نصر (ت 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط/4، 1407هـ - 1987م. 2/ 489.
11. ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، (ت 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط/ 1399هـ - 1979م. (3/ 105):
12. الزبيدي، محمد مرتضى (ت1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس. إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. (8/ 216)
13. آن دُوزي، رينهات بيتر(ت 1300هـ)، تكملة المعاجم العربيّة، نقله إلى العربيّة وعلق عليه: ج 1- 8: محمَّد سَليم النعَيمي، ج9، 10: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1،من 1979 - 2000 م. 6/ 163- 164.
14. سيبويه، الكتاب، 88/2، 141، والجرجاني، الشريف(ت 816هـ)، التعريفات. دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط/1403،1هـ - 1983م ص23.
15. زنكنة، شيماء رشيد، تحديد مفهوم مصطلحي المسند والمسند إليه عند سيبويه في ضوء التفكير البنائي الإنشائي عند الخليل،. ص184.
16. السّيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن المزربان (ت368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدليّ، وعليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1429هـ/2008م. 1/ 173
17. حمزة، حسن، عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه. ص31.
18. الفراهيدي، العين 7/ 228 -229.

19. ابن الحاجب، جمال الدين (ت 646 ه)، الكافية في علم النحو، ويليه: «الشافية في عِلمَي التصريف والخط»، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط1/ 2010 م. ص11.
20. حمزة، حسن، عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه. ص28.
21. ينظر: ابن السراج، أبو بكر (ت 316ه)، الأصول في النحو، تح: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.64/1.
22. ينظر: الجرجاني، عبد القاهر (ت 171ه)، دلائل الإعجاز، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، والدار النموذجية، ط1. ص54-55.
23. سيبويه، الكتاب، 80/1-81.
24. المطلبي، غالب فاضل، والأسدي، حسن عبد الغني، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه "دراسة تحليلية". مجلة المورد، العراق، مج 27، ع 3، 1420ه/1999م. ص10.
25. سيبويه، الكتاب، (23/1).
26. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384ه)، شرح كتاب سيبويه، تح: شريف عبدالكريم النجار، دارعمار للنشر والتوزيع، عمّان، ودار السلام، القاهرة، ط1، 1442ه/2021م. 88/1.
27. سيبويه، الكتاب، (23/1).
28. سيبويه، الكتاب، 126/2.
29. سيبويه، الكتاب، 78/2.
30. المطلبي، غالب فاضل، والأسدي، حسن عبد الغني، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه. ص10.
31. المرجع السّابق، الصّفحة نفسها.
32. سيبويه، الكتاب، 126/2.
33. المطلبي، غالب فاضل، والأسدي، حسن عبد الغني، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه .ص12.
34. قُسِّمَ العامل النحوي عند سيبويه إلى قسمين: عامل فعّال أكبر وهو (الفعل)، وعامل فعّال أصغر وهو الاسم. ينظر: المطلبي، غالب فاضل، والأسدي، حسن عبد الغني، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه. ص12.
35. ابن عقيل، عبدالله (ت 769ه)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1400ه/1980م. 76/2.
36. المطلبي، غالب فاضل، والأسدي، حسن عبد الغني، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه. ص13-14
37. سيبويه، الكتاب، 86/2
38. المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (285ه)، المُقْتَضَب، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، ط2، 1399ه/1979م، (126/4).
39. ابن السرّاج، أبو بكر(ت316ه)،الأصول في النحو، تح:عبدالحسين الفتيلي،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4/1420ه/1999م.58/1-59
40. الزجاجي، أبو القاسم، الجمل في النحو (337ه)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط4/1408ه/1988م.ص36.
41. يُنْظَرُ: السّيرافيّ، شرح كتاب سيبويه. (173/1-174).
42. حمزة، حسن، عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه. ص43، وص26.
43. المرجع السابق، ص43.
44. الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد (ت377ه)، المسائل العسكريّات في النّحو العربيّ، تح: عليّ جابر المنصوريّ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط2، 1982م، ص99.
45. ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان (ت392ه)، اللُّمع في العربيّة، تح: فائز فارس، دار الأمل، إربد،1411ه/ 1990م، ص12-13.
46. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل(ت: 458ه)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م. 455/8.

47. الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود (ت538ه)، المُفَصَّل في علم العربيّة، تح: فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، ط1، 1425ه/2004م، ص48.

48. ابن مالك، جمال الدّين (ت672ه)، شرح التّسهيل، تح: عبد الرّحمن السّيّد، ومحمّد بدوي المختون، هجر، جيزة، 1410ه/1990م، (269/1).

49. ابن آجروم، أبو عبد الله محمّد (ت723ه)، متن الأجروميّة ويليه ملحَة الإعراب، أبو محمّد القاسم بن عليّ الحريريّ، دار الصّميعيّ، الرّياض، ط1، 1419ه/1998م، ص12.

50. الأندلسيّ، أبو حيّان (ت745ه)، ارتشاف الضّرب مِن لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط1، 1418ه/1988م، (1079/3).

51. ابن هشام، جمال الدّين(761ه)، شرح شذور الذّهب في معرفة كلّام العرب، اعتنى به: محمّد أبو فضل عاشور، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 1422ه/2001م، ص(14-15).

52.السيوطي، جلال الدين (911ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبدالسلام محمد هارون، وعبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، ط/1413ه - 1992. 33/1.

53.ينظر: عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، جدارا للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، ط1/2006م. ص69.

54. زنكنة، شيماء رشيد محمد، تحديد مفهوم مصطلحي المسند والمسند إليه عند سيبويه في ضوء التفكير البنائي الإنشائي عند الخليل.ص188.

55. المخزوميّ، مهدي، في النّحو العربيّ – نقد وتوجيه -، دار الرّائد العربيّ، بيروت، ط2، 1406ه/1986م، ص73.

56. حسّان، تمّام، الخلاصة النّحويّة، عالم الكتب، ط1، 1420ه/2000م، ص105.

57. أبو المكارم، علي، الجملة الاسميّة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1/1428ه/ 2007م. ص22، وص41.

58. السّامرائي، فاضل، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان – الأردن، ط2/1427ه/2007م.

59. عبداللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربيّة، دار غريب، القاهرة – مصر، ط1/2003م. ص33

60. أيوب، عبدالرّحمن محمّد، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، طبعة 1957م. ص151.

61. السّيّد، عبد الحميد مصطفى، بنية الجملة العربيّة في ضوء المنهجين الوصفيّ والتحويليّ، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية، مج19، ع 75 لسنة 2001م. ص34. وفلفل، محمد عبدو، معالم التّفكير في الجملة عند سيبويه. ص11 وما بعدها.

62. كلّفت، خليل، من أجل نحو عربي جديد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1/2009م. ص369-393.

63. في بحثه (جديد النحو العربي المسند والمسند إليه إنموذجًا، كتاب المؤتمر الدولي السابع للغة العربيّة، دبي: 162.

64. في بحثه الموسوم بـ(المسند والمسند إليه في العربيّة رأي في المصطلح والتحديد)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، كلّية الآداب جامعة باتنة1، مج 19، ع، 38 لسنة 2018م.

65. أيوب، عبدالرّحمن محمد، دراسات نقديّة في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، طبعة 1957م. ص151.

66. المرجع السابق. ص129. وينظر أيضًا: السيد، عبدالرحمن، بنية الجملة العربيّة في ضوء المنهجين الوصفيّ والتحوليّ. ص35.

67. السّيّد، عبدالرّحمن، بنية الجملة العربيّة في ضوء المنهجين الوصفي والتحوليّ. ص41.

68. سيبويه، عمرو بن عثمان (180ه)، الكتاب، تح: محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، صور– لبنان، ط1/ 1435ه/2015م. حاشية (3)، 213/2.

69. قطب، أحمد مجدي، مصطلحا المسند والمسند إليه بين سيبويه وخالفيه. ص11

70. طلمون، رافي، التفكير النحوي قبل سيبويه - دراسة في تأريخ المصطلح النحويّ العربيّ، مجلة (الكرمل – أبحاث في اللغة والأدب) ع1984/5م. ص52-53.

71. حمزة، حسن، عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه. ص30.
72. المرجع السابق. ص24.
73. سيبويه، الكتاب. 328/3-329.
74. نقلًا عن حسن حمزة ص28.
75. المطلبي، غالب فاضل، والأسدي، حسن عبد الغني، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه. ص10، وينظر أيضًا: زنكنة، شيماء رشيد محمد، تحديد مفهومي المسند والمسند إليه عند سيبويه في ضوء التفكير البنائي الإنشائي عند الخليل. ص184.
76. زنكنة، شيماء رشيد محمد، تحديد مفهومي المسند والمسند إليه عند سيبويه في ضوء التفكير البنائي الإنشائي عند الخليل،ص10
77. نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت -لبنان، ط1408/1هـ، 1988م. ص28
78. زنكنة، شيماء رشيد محمد، تحديد مفهومي المسند والمسند إليه عند سيبويه في ضوء التفكير البنائي الإنشائي عند الخليل. ص185.
79. القوزي، عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، منشورات عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط1401/1هـ- 1981م. ص148، وص86
80. عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري. ص70.
81. حمزة، حسن، عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه. ص28.
82. المرجع السابق. ص29.
83. المرجع السابق، الصفحة نفسها.
84. حمزة، حسن، عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه. ص30.
85. ابن يعيش، يعيش (ت 643هـ)، شرح المفصل لابن يعيش. قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1422 هـ - 2001 م، 4/ 340، وينظر أيضًا: مهوبي، الشريف، المسند إليه والمسند في العربيّة رأي في المصطلح والتحديد. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. ص60 -61
86. سيبويه، الكتاب، 79/1
87. المرجع السابق. 21/1
88. المرجع السابق. 232/1
89. المرجع السابق. 211/1
90. المطلبي، غالب فاضل، والأسدي، حسن عبد الغني، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه. ص8.
91. سيبويه، الكتاب، 23/1- 24. وينظرأيضًا: المطلبي، غالب فاضل، والأسدي، حسن عبد الغني، المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه. ص8.
92. سيبويه، الكتاب، 9/3
93. المرجع السابق. 78/2-81، وحمزة، حسن، عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه. ص44.
94. سيبويه، الكتاب، (86/2-87).